

قضايا التعريب في دول المغرب العربي: الجزائر نموذجاً

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح (*)

ابتليت شعوب المغرب العربي منذ القرن التاسع عشر الميلادي باستعمار غاشم لم ير مثله أكثر شعوب العالم الثالث منذ القرن السادس عشر. وخضعوا لمدة طويلة للمستعمر، وبذلك تغلغت لغة المستعمر في بلدان المغرب خاصة، ورسخت قدمها، إذ صارت لغة الإدارة والتسيير عامة ولغة التعليم، وخاصة العلوم والتقانة (التكنولوجيا)، وانزوت اللغة العربية بمزاحمة اللغة الأجنبية لها. وكان مصير الجزائر أسوأ من مصير غيرها من هذه البلدان، إذ غزاها المستعمر وجعلها قطعة من أراضيه، وصارت العربية لغة أجنبية في أرضها، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع الغزاة أن يدمجوا الشعب الجزائري في مجتمعهم لمقاومته إياهم الشديدة. وبفضل الله استرجعت العربية مكانتها بعد استرجاع الشعب الجزائري لسيادته. وحصل مثل ذلك في المغرب وتونس، وإن كانت العربية هي اللغة الرسمية إلا أن طغيان الفرنسية واستعمالها بالفعل في أكثر القطاعات الرسمية جعل اللغة العربية منزوية وبعيدة عن النشاط الثقافي والعلمي الفعال وعن كل الميادين الاستراتيجية.

فكيف كان مصير اللغة العربية في هذه البلدان بعد الاستقلال وإلى أي مدى وصل التعريب فيها. سنأخذ الجزائر كنموذج إلى حدّ ما ونتطرق إلى ما حصل من ذلك فيها، وإلى المشاكل التي كانت تعترض طريق التعريب، وإلى ما طرأ من آراء وأفكار في هذا الميدان، وقد اخترنا من جميع الميادين التعليم لأنه يمثل أهم الميادين بالنسبة للغة.

ثم إن حركة التعريب المنتظم والمخطط بدأت بالفعل في قطاع التعليم نظراً لأهمية هذا القطاع فسنخصص له القسط الأوفر من مقالنا.

(*) رئيس مجمع اللغة العربية الجزائري.

لقد قررت وزارة التربية- وكانت لا تشمل في السنوات الأولى من عهد الاستقلال التعليم العالي- تعريب المواد التعليمية التي لها علاقة بالشخصية العربية ولو جزئياً، وذلك كالتاريخ والجغرافيا الوصفية والفلسفة. وأذكر أنني طبقت ذلك في عام 1965، إذ كان لي شرف التكفل آنذاك بعمادة كلية الآداب. ثم تقرر في نفس السنة أن تعرب كل المواد في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وكان ذلك حدثاً هاماً جداً. وظهرت عندئذ الصعوبات العويصة لقلة عدد المعلمين الجزائريين أولاً، وقلة من تكوّن منهم باللغة العربية، فاستعانت الوزارة المعنية بمعلمين أتت بهم من المشرق. وكانت الحاجة مسيسة جداً إلى ذلك، إذ كان لا بد من تعريب مقرر السنة الثانية بعد ما حصل بالنسبة للسنة الأولى وهكذا دواليك. ولبي الدعوة كثير من المعلمين العرب، ولم تكف الدولة بذلك بل أرسلت إلى البلدان العربية، وخاصة إلى مصر وسوريا والعراق، الكثير من الطلبة للحصول على درجة الليسانس في مختلف اختصاصات، في الآداب والعلوم الاجتماعية، وخُطّط لهذا الإرسال على عدة سنوات تحضيراً لتعريب التعليم المتوسط والثانوي. وبالفعل شرعت الوزارة في تعريب بعض المواد العلمية في التعليم المتوسط مبكراً. وطبق مبدأ التعريب للمواد سنة بعد سنة في التعليم الثانوي إلى أن وصل الطلاب الذين درسوا من أول أمرهم باللغة العربية إلى مستوى البكالوريا وذلك في نهاية السبعينات.

وفي سنة 1980 اتخذ حزب جبهة التحرير الوطني - وكان هو الحزب الوحيد آنذاك-قرارات هامة في ميدان التعليم وخاصة في شأن اللغة العربية. فقد نشرت جريدتا الشعب والمجاهد، بتاريخ 3 يناير 1980، بياناً أصدرته اللجنة المركزية لحزب التحرير الوطني جاء فيه: "تعتبر اللجنة المختصة أن استعمال اللغة الوطنية هو اختيار لا رجوع عنه، وأن موضوع النقاش فيه يقتصر على إدماج هذا الاختيار في المساعي الرامية إلى التنمية الشاملة للوطن، وإلى جعل هذه اللغة وسيلة من وسائل الترقية الثقافية والعلمية والتقنية الحديثة. كما تعتبر أن التدعيم والنشر الواسع للغة الوطنية يتماشى مع التشجيع لاكساب لغات أخرى أجنبية تمكن الطالب من الاطلاع بكيفية دائمة على تطور العلوم والتقنيات ومن المساهمة فيه.

ثم جاء في القرارات التي اتخذت، وخاصة في البند السادس، ما يلي: "ضرورة إقامة برنامج وطني إجرائي لتعريب قطاع التعليم: في مستوى التربية ومستوى التعليم العالي والتكوين في إطار من التكامل فيما بينها وبهدف التعريب لقطاعات الإنتاج وقطاع الإدارة". ثم تلا ذلك عدد من التوصيات تناولت بالتفصيل المراحل الخاصة ببرنامج التعريب التي ذكرت في القرارات.

وجاء أيضاً في البند الثالث والأربعين من هذا البيان: "الشروع في توحيد لغة التعليم بالاعتماد على جدول زمني لإزالة ازدواجية التعليم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصة في الحقوق والعلوم السياسية والصحافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية وغيرها، واقتصار التعليم فيها على اللغة الوطنية وحدها، وذلك لإنهاء التناقض الصارخ ذي العواقب الخطيرة الناتج عن ازدواجية الشهادات والمنهاج، وكذلك عدم وجود تكافؤ الفرص للطلاب المتخرجين في ميدان الشغل. كما لا بد من فتح المجال لهم لإجراء الدراسات العليا في مختلف التخصصات باللغة الوطنية". أما البند السابع والأربعون فجاء فيه ما يلي: "إنشاء مركز جامعي للتعريب تكون مهمته الأساسية النشر والترجمة للمراجع العلمية الجامعية من جميع اللغات إلى اللغة الوطنية، وإثراؤها والنهوض بالحركة العلمية والثقافية عبر الوطن بالتعاون مع الجامعات والمجامع العربية".

فكل هذه القرارات والتوصيات تدل على عزم قوي في توسيع استعمال اللغة العربية، ورأت اللجنة المركزية، وهي على حق، أن التعريب الشامل يمرّ ضرورة بتعريب التعليم، ولهذا ركزت اهتمامها على التعليم بمختلف قطاعاته وخاصة التعليم العالي. إلا أن القرار شيء والتطبيق شيء آخر، وقد طبقت بالفعل أهم ما ذكر في البيان، ونخص بالذكر تعريب العلوم الاجتماعية والإنسانية. فقد أراد المسؤولون أن يسيروا على نفس المنهج الذي سير عليه في تعريب التعليم الابتدائي والمتوسط. فقرروا تعريب كل المواد الخاصة بالعلوم الإنسانية من السنة الأولى من الليسانس، وشُرِع في ذلك في أكتوبر من عام 1980. وكان 80 بالمائة من الأساتذة ليس لديهم الملكة اللغوية الكافية لإلقاء دروس باللغة العربية، على تفاوت طبعاً فيما بينهم. ولم يكن في الجامعات من المراجع إلا العدد القليل جداً.

فإن كانت القرارات إيجابية فإن هذا غير كافٍ، إذ كان ينبغي أن يلجأ في الإشراف والتخطيط إلى أهل الاختصاص في علوم التسيير وعلوم اللسان، وأن تكون المتابعة والمراقبة شديتين وحقيقتين ومهما كان، وعلى الرغم من هذه الجوانب السلبية الخطيرة، فإن اللغة العربية قد استرجعت بالفعل مكانتها في هذا القطاع الهام. والذي يرمي إليه ذوو السلطة الآن هو تحسين المستوى اللغوي والعلمي معاً للأستاذ، وقد أنشئ زيادة على ذلك مركز وطني يُدعى: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، وسنعود إليه فيما بعد.

أما تعريب العلوم الدقيقة والتكنولوجيا فلا بد أن نذكر أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الناشئة عن انقسام وزارة التربية 1971) قد فتحت أقساماً باللغة العربية في المعاهد العلمية، خاصة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء، ولا بد أن نذكر هنا كيف حصل ذلك. فقد سبق أن أنشأت وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي في الستينيات ثانويات تابعة لها، ولم تكن على النمط الذي كانت عليه الثانويات التابعة لوزارة التربية. وتخرجت منها أول دفعة في البكالوريا في بداية السبعينات. وأراد الكثير منهم أن يتابعوا دراساتهم في الأقسام العلمية، ولم تكن في ذلك العهد إلا الفرنسية، ففتح لهم وزير التعليم العالي هذه الأقسام ولم يدمجهم في الأقسام الموجودة، وكان من الممكن -في نظرنا- أن يكون التعليم باللغتين باتخاذ التدابير المناسبة (كتعليم مكثف للغتين لمن لا يتقن إحدهما).

وهكذا خلقت ازدواجية تعليمية خطيرة جداً⁽¹⁾ في ميدان العلوم إلى جانب ازدواجية التعليم في العلوم الاجتماعية، وقد حاولت اللجنة المركزية للحزب أن تزيلها بتوحيد لغة التعليم. وكان ذلك خطيراً إذ انقسم المواطنون إلى نوعين من المتقنين: أحدهما لا يعرف إلا الفرنسية والآخر لا يعرف إلا العربية، وأعتقد أن هذا لم يكن خاصاً بالجزائر: فإن كانت هذه الظاهرة قديمة وموجودة في كثير من البلدان العربية إلا أن سوء التدبير في التطبيق لقرارات الدولة قد يكون من عوامل التقوية لهذه النزعة الانقسامية المشؤومة. والغريب في كل هذا هو أن المسؤولين لا يتصورون أبداً أن التعليم الواحد؛ أي لنفس الطلاب بل ولنفس المادة، يمكن أن يكون مزدوج اللغة، بل ومتعدد اللغات.

(1) ولا بد من التمييز بين الإزدواجية اللغوية عند الفرد وهو مستحسن (كلما عرف الإنسان لغة زيادة على لغته كان أحسن وأفيد به ولأمة) وبين الإزدواجية اللغوية في المؤسسات ويكون ذلك بانقسام المتقنين إلى قسمين اثنين وله عواقب وخيمة وهو أسوأ الأوضاع وكارثة فظيعة.

أما التعريب الشامل لتعليم العلوم غير الإنسانية والتكنولوجيا فقد تم إنشاء عدد من المدارس العليا لإعداد أساتذة العلوم، إلا أن هذا اقتضى تعريب جميع المواد في التعليم المتوسط والثانوي فقط، ولم تعرب المواد العلمية في الجامعات إلا ما سبق ذكره من إنشاء أقسام علمية في وقت مبكر تحت ضغط الطلاب المتخرجين من مدارس وزارة التعليم الأصلي (الديني). وقد اندثرت هذه الأقسام شيئاً فشيئاً بانضمام الكثير من الطلاب إلى الأقسام القديمة المفرنسة (الصعوبة وجود عمل للمعربين).

ولا بد من التأكيد هنا على أن مشكلة بقاء التعليم الجامعي للعلوم والتكنولوجيا باللغة الأجنبية الفرنسية أو الإنجليزية ليس خاصاً بالجزائر فإن استثنينا سوريا فإن جميع البلدان العربية ما تزال تعلم العلوم بإحدى هاتين اللغتين، فالمشكل يعم كل الناطقين بالضاد تقريباً. وقد دعا الكثير من الأساتذة والعلماء الكبار، والكثير من الهيئات والتجمعات السياسية وغير السياسية، إلى تعريب كل تعليم للعلوم والتكنولوجيا منذ زمان بعيد بدون جدوى. وليس ذلك خاصاً ببلد واحد، بل حصل ما هو أخطر بالنسبة إلى مستقبل اللغة العربية في بعض البلدان العربية وهو التراجع عما كان عليه من إجراء التعليم لبعض العلوم باللغة العربية وقُلب الأمر فقررت بعض الجهات أن تدرس هذه العلوم في الجامعة باللغة الإنجليزية (حصل ذلك في الأردن حسب ما حكاه لنا الدكتور عبد الكريم خليفة). ومثل ذلك قد حصل بالفعل في الجامعات، وخاصة في المؤسسات العلمية من القطاع الخاص أو التي تنتمي إلى بلدان لا تسيطر فيها الدولة سيطرة تامة على الجامعات. فإبقاء كل البلدان العربية - ما عدا سوريا - تعليم العلوم والتكنولوجيا في الجامعات بلغة أجنبية هو سلوك سلبي جداً، لأنه إقصاء حقيقي وتهميش للغة الوطنية عما هو حيوي واستراتيجي، ومنعها بالتالي من أي إثراء وأي ترقية، وما هو أخطر من ذلك هو الاندماج التام في ثقافة أخرى بدون مقابل؛ أي استسلام تام واختفاء لكل ما يخص هويتنا، واللغة أساس كل هوية كما هو معروف.

ولنا في ذلك رأي خاص: فالخطورة الحقيقية في ذلك في هذا العصر الذي نعيش فيه هو إبقاء التعليم على لغة واحدة لنفس الطلاب وهي الفرنسية والإنجليزية في بعض الاختصاصات، ففي عصر العولمة وعصر الاتصالات الإلكترونية والإعلام

السريع سرعة الضوء وعصر التطور العجيب للتكنولوجيا وسائر العلوم؛ لا يمكن أن يكتفي غير المتفوق من البشر (الأمم النامية) بوسيلة لغوية واحدة - حتى ولو كانت الإنجليزية- وخاصة إذا كان ذلك على حساب لغته القومية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر هذا الموقف السلبي من التخلي عن اللغة العربية فهذا لا مبرر له أصلاً، ولا يفسره إلا تلهّف الناس واستهتارهم بمعرفة اللغات ذات النفوذ العالمي. وذلك مثل الباحث الفرنسي في التكنولوجيا فإنه يحاول في كل فرصة تؤتي له أن يتكلم عما قام به من بحوث بالإنجليزية، لأن من يستمع إليه من العلماء والاختصاصيين أكثرهم يتواصلون بهذه اللغة ويكتبون بحوثهم بها. إلا أن هذا الفرنسي اكتسب ثقافته بلغته الأصلية حتى في العلوم، وسرّ نجاحه هو أنه يتقن أكثر من لغة ويعمل بها. ولماذا لا يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الأمة العربية؟. وبعبارة أخرى لماذا نفرض على أنفسنا لغة واحدة في اكتساب العلوم فالنقص ليس في المحافظة على ثقافتنا العربية - فهذا هو أول ما نفكر فيه- بل في اكتفائنا بها في اكتساب غير العلوم. نعم إن العصر يقتضي أن نلّم بما يجدّ من جديد في ميدان العلوم والتكنولوجيا ونساهم في حركة الإبداع وإلا استولى علينا المتفوق في هذه العلوم. فهذا الخوف من التفوق-وهو طبيعي جداً- قد يفسر الاستهتار بالرجوع إلى مصادر العلم المبدع باستمرار وهي اللغات الأجنبية. إلا أن هذا لا يفسر أبداً إحلال هذه اللغات محل العربية في كل هذه الميادين العلمية. نعم قد تكون هذه الأخيرة لا تستطيع هي وحدها أن تلبّي كل حاجتنا في ميدان العلوم، إذ كل هذا لا ينتجه العرب، لكن ما المانع أن تكون العربية مرافقة للغات الأخرى في تعليم العلوم؟ وسنتكلم فيما يلي عن الوسائل التي يمكن أن نطور بها أحوال العرب في هذا الميدان.

ولهذا نقترح ألا نبقى أي تعليم في الجامعات في العلوم على لغة واحدة مهما كانت أهميتها: فالأهمية القصوى هي للهوية والتراث وللسؤدد العلمي والتكنولوجي والعسكري معاً، كلها أمور حيوية ولازمة للاستقلال الفكري والاقتصادي والسياسي. ولذلك يجب في نظرنا أن لا تبقى الإنجليزية أو الفرنسية تسود كل التعليم للعلوم كما هو الحال في جميع البلدان العربية تقريباً. فإن كان صعباً أن نتخلى عن استعمال إحدى اللغتين في عصر العولمة كما يعتقد الكثير من الناس في جميع البلدان العربية

فما هي الحجة في إقصاء العربية تماماً من هذا الميدان، ولماذا لا تساهم مع إحدى اللغتين في تعليم العلوم، ولماذا نحرمها من ذلك ونحن نعرف وأهل الاختصاص كلهم يعرفون أن استعمال اللغة في جميع الميادين هو من أسباب حيويتها ونموها وترقيتها وتهميشها عن العلوم خاصة من لغة في هذه الأزمنة التي نعيش فيها هو أقوى وأكثر نفوذاً ممن لا يستطيع أن يستعمل إلا لغة واحدة. واستعمال اللغة في كسب المعرفة أصبح ضرورياً اليوم حتى بالنسبة لأمريكا وهو فرض عين بالنسبة للجامعيين والباحثين من العالم الثالث.

هذا ولا يمكن أن ندعي أن تعليم اللغات الأجنبية في الثانوي كاف لاكتساب الطالب القدرة على الرجوع إلى المراجع المكتوبة بهذه اللغات، فهذا غير صحيح والتجربة تبينه. وإتقان اللغات هو في استعمالها إذ لا يتقن اللغة أيا كانت إلا مستعملها، ولذلك ينبغي -في نظرنا- أن يكون الطالب، في العلوم خاصة، قادراً تمام القدرة على متابعة الدراسة باللغة الأجنبية، كما هو قادر على ذلك بالعربية. والأمر ليس كذلك الآن في الجزائر.

ومع هذا يجب في كل هذا أن تكون اللغات الأجنبية مجرد وسيلة لتحصيل المعارف العلمية والمهارات التقنية غير المتاحة باللغة العربية ليس إلا. ولا ينبغي أن تتنافس العربية في تكوين شخصية الطالب فإن اللغة غير بريئة من هذه الناحية، إذ إن دورها الأساسي هو تبليغ الأفكار ومن ثم تنقل اللغة الخاصة بقوم. ويجب أن تكون العربية هي دائماً اللغة السائدة إلا فيما يتعدى فيه ذلك مثل العلوم الطلائعية التي لا نجد فيها أي مرجع بالعربية، فلا ننتظر حتى تنقل مراجعها كلها إلى العربية ولا ننتظر إلى أن يؤلف فيها مرجع بالعربية حتى نطلع عليها. فهذا سبب من أسباب التأخر (ومثال ذلك اللسانيات الحديثة فقد بقي الباحث في اللغة عالية على كتاب واحد مترجم عن الفرنسية سنوات طويلة وهو كتاب اللغة لفندريس).

إنّ هذا يخص اللغة العربية في قطاع التكوين أما القطاعات الأخرى في الجزائر فإن العدالة ومحاکمها وما يتبع للداخلية صار مزدوج اللغة غالباً كلها صارت لا تستعمل إلا اللغة العربية، وكذلك البلديات برمتها وكل المؤسسات التي لها اتصال

مباشر بالمواطنين والجماهير. كما أدخل استعمال العربية في كل القطاعات العمومية منذ السبعينات.

وأما ما أنجزته الجزائر بشأن اللغة العربية وعن المشاريع الكبرى التي ستخدم لغتنا، فقد سبق أن أشرنا إلى إنشاء مركز وطني لترقية اللغة العربية. فقد أنشئ هذا المركز في شهر ديسمبر من عام 1991 وحددت له هذه المهام: القيام ببحوث علمية متعددة الاختصاصات في اللغة العربية وظواهر التواصل اللغوي وفي ميدان تكنولوجيا اللغة وهندسة العربية خاصة وغير ذلك.

وترمي هذه البحوث من جهة إلى مضاعفة مردود الطرائق التعليمية للغة العربية في مختلف المستويات، وذلك بإجراء تعليم تجريبي مقارن بين عدة لغات حتى نتمكن من الكشف عن نقاط الضعف بالنسبة إلى العربية.

كما أنشئ أيضاً مجلس أعلى للغة العربية وهدفه أن يتابع حركة توسيع استعمال اللغة العربية في الإدارات خاصة، ويطلع على المشاكل المطروحة عليها في مساعيها في ذلك.

ويحاول بالتالي أن يجد لها حلولاً بالتعاون مع الجهات المعنية.

وأنشئ أيضاً مجمع اللغة العربية في 1986، وشرع في العمل في نهاية التسعينات، وعين فيه بعض الأعضاء في 1998.

ولهذه الهيئة الهامة مشاريع كبيرة منها المشروع القومي الكبير المسمى بمشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي، ويهدف إلى إنشاء بنك آلي من النصوص العربية القديمة والحديثة.

وذلك بحوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي المعاصر وأهم الإنتاج العلمي العالي باللغة العربية ويكون ذلك على موقع الشبكة (الإنترنت). ولهذا المشروع أهمية كبيرة جداً، إذ سيكون في متناول أي مواطن كل المعلومات التي يحتاج إليها في عمله أو تكوينه أو بحوثه من الطفولة إلى الكهولة، وسيرتفع بذلك المستوى الثقافي للمواطن العربي بكيفية عجيبة.

وستعتمد عليه المجامع اللغوية كمرجع للاستعمال الحقيقي للغة العربية،

وستتوحد المصطلحات العلمية والتقنية فيه بكيفية عفوية، لأن المعنيين بذلك سيختارون المصطلح الأكثر شيوعاً. والذخيرة هي المرجع الآلي الوحيد الذي يمكن أن يمدنا بهذا النوع من المعلومات، لأن الذخيرة تستطيع أن تلمح كل النصوص المدونة فيها.